



سياسات مصرف لبنان الآيلة لإعادة إحياء الطبقة المتوسطة

كلمة رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

الحركة الثقافية في لبنان، ثانوية بنت جبيل الرسمية

١٣ آذار ٢٠١٠ | بيروت - لبنان

قائمة المحتويات

I.	المقدمة	٢
II.	الطبقة المتوسطة: تعريفها، تحديدها، وأهميتها	٢
III.	تجربة الهند	٤
IV.	الواقع في لبنان	٤
V.	عناصر إستراتيجية إعادة إحياء وتدعيم الطبقة المتوسطة	٦
VI.	دور السياسة النقدية والمالية في تدعيم الطبقة المتوسطة	٧
VII.	الخلاصة	٩

١. المقدمة

قد يكون الانطباع السائد أن مصرف لبنان يحايي المصارف العاملة تحت إشرافه. وإن كان هذا التعبير غير دقيق لكنه لا يجافي الحقيقة بالكامل، لأن من صلب مهام المصرف المركزي المنصوص عليها في المادة ٧٠ من قانون النقد والتسليف هي "المحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي". ولكن هناك مهام أخرى موكلة للمصرف المركزي لها أبعاد أوسع نصت عليها المادة ذاتها وهي "المحافظة على النقد لتأمين أساس نمو اقتصادي واجتماعي دائم". ويمكن، حينها، إدراج العمل على إعادة إحياء الطبقات المتوسطة في لبنان والمحافظة على استمرارها من ضمن هذه المهام.

لقد ساهمت السياستان النقدية والمصرفية اللتان اتجهتهما مصرف لبنان على مدى الستة عشر عاما الماضية في الحفاظ على قيمة مدّخرات اللبنانيين في أخرج الظروف السياسية والأمنية، كما شكلت عنصراً هاماً لتعزيز الثقة في القطاع المالي والمصرفي اللبناني عن طريق تجنبه عدوى الأزمات المالية والاقتصادية الخارجية إضافة إلى العمل على جذب التدفقات المالية إلى لبنان.

تحت عنوان موضوعي اليوم سوف أتحدث أولاً عن الطبقة المتوسطة: تعريفها، تحديدها وأهميتها. كما سأستعرض أحد النماذج العالمية، وأنقل بعدها إلى توزيع الدخل في لبنان. أخيراً سأتناول أبرز عناصر الإستراتيجية المعتمدة لتدعيم الطبقة المتوسطة وبعض ما آلت إليه السياسة النقدية والمصرفية في هذا الإطار.

٢. الطبقة المتوسطة: تعريفها، تحديدها، وأهميتها

التعريف

ليس هنالك من توصيف واحد للطبقة المتوسطة.

- ففي التعريف اللغوي، تعرّف الطبقة المتوسطة بأية فئة تتوسط هرمياً اجتماعياً.
- وفي التعريف الاقتصادي الاجتماعي للعالم ماكس فيبر Max Weber ، تعرف الطبقة المتوسطة بمجموعة من الأشخاص الذين يقعون ما بين الطبقة العاملة والطبقة العليا.
- أما في التعريف الماركسي (Marxist Terms) تشير الطبقة المتوسطة عادة إلى البرجوازية قبل أو أثناء الرأسمالية أو إلى طبقة جديدة ناشئة ضمن الرأسمالية.
- وتشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن أبرز عنصر للتصنيف ما بين الطبقة الفقيرة والطبقة المتوسطة في البلدان المتطورة هو الحصول على عمل دائم.

كما تتميز الطبقة المتوسطة عموماً بأن لديها عدد أقل من الأطفال الذين يتمتعون بصحة أفضل وبمستوى تحصيل علمي أعلى.

التحديد

يعمل المسؤولون في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر على تحديد الفئات التي تقع دون خط الفقر والفئات المتوسطة والفئات العليا ويستخدمون مقاييس عدة كمؤشر "الاحتياجات الأساسية غير الملباة" أو مؤشر القياسات النقدية المستند على نفقات الأسر المعيشية لتقييم الحرمان البشري.

في بعض الأحيان، يوزع الهرم الاجتماعي في بلد ما وفق الدخل، غالباً على صعيد الأسرة، إلى خمسة شرائح وتحدد الطبقة المتوسطة بالشرائح الثلاث التي تتوسط هذه التوزيع أي بعد استثناء الشريحة الدنيا والشريحة العليا.

الأهمية

إن المعيار الحقيقي لأي سياسة اقتصادية واجتماعية هو في مدى مساهمتها في بناء طبقة متوسطة واسعة ومندمجة في الاقتصاد الوطني. فالطبقة المتوسطة هي صمام الأمان الاجتماعي والاقتصادي، بل، والسياسي. وهي التي يعتمد عليها تماسك الهرم الاجتماعي. فكلما اتسعت هذه الطبقة واستقرت أوضاعها، كلما كان هنالك استقرار اجتماعي واقتصادي وسياسي. فالمجتمعات التي لها تاريخ طويل من الاستقرار، هي تلك التي تمثل طبقتها المتوسطة الشريحة الأوسع، بحيث لا تشكل القمة والقاعدة إلا أعداداً لا تصل في مستواها إلى عدد الطبقة المتوسطة. إن الخطر يكمن في انكماش الطبقة المتوسطة وانحدار أعداد كبيرة منها إلى قاعدة الهرم، بحيث يصبح الأكثر عدداً في المجتمع، وتبقى القمة عبارة عن قلة معزولة لا علاقة لها ببقية المجتمع مما ينتج خللاً حقيقياً في المجتمع وخطراً قد لا تبين آثاره إلا بعد حين.

وبحسب تصريح صادر عن نائب المدير العام لمكافحة الفقر والإدارة الاقتصادية في البنك الدولي، داني ليزيغر، في شهر آذار ٢٠٠٨، « يمكن القول، في أنموذج البلدان ذات الدخل المنخفض، أن هنالك ٣٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر والنخبة في أعلى العُشر، ولذلك يعتمد التقدم والتطور إلى حد كبير على الطبقة المتوسطة التي تشكل ٦٠%. في كثير من البلدان النامية، توفر هذه الشريحة قدراً كبيراً من الاستثمارات المحلية، القوة الشرائية، واليد العاملة، ويمكن القول، (أنها توفر) الاستقرار الاجتماعي. كما تقدم هذه الشريحة التي هي فوق خط الفقر أنموذجاً للفقراء. يتعين على الحكومات أن تضاعف الجهود خاصة على الـ ٦٠ % المتوسطة خاصة في مجال التعليم الثانوي، في مهارات التدريب لزيادة فرص العمل، في توفير السكن وصولاً إلى تكوين الثروات ».

١١١. تجربة الهند

ويمكن الإشارة هنا إلى تجربة الهند التي يبلغ حجم طبقتها المتوسطة اليوم ٢٥٠ مليوناً وقد لا يشكل هذا الرقم أكثر من ٢١% من عدد سكان القارة الهندية، لكنها تبلغ اليوم أربعة أضعاف ما كانت عليه قبل عشرين سنة، إضافة إلى عدة ملايين أخرى تنتشر نفسها من الفقر للارتقاء إلى تلك الطبقة، حيث يتخطى ١% من الهنود حاجز الفقر سنوياً. ويعود الفضل في ذلك إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي التي أطلقها رئيس الوزراء الهندي الحالي مان موهان سينغ، المعروف بمهندس الإصلاح الاقتصادي في الهند. حين تولّى وزارة المالية، في العام ١٩٩١، كانت الهند تتجه عملياً نحو مستنقع الإفلاس. عمل سينغ على إجراءات لتوفير مناخ ملائم لإنعاش الاقتصاد وقد حقّق في ذلك نجاحاً كبيراً، حيث تقلّص التضخّم وارتفعت معدلات النمو في التسعينات. ومنذ أن تولّى سينغ رئاسة الوزراء، كانت له قرارات سياسية واقتصادية جريئة. وقد واصل أعماله في خدمة الاقتصاد الهندي، فتدنت نسبة البطالة من ٢٠% عام ١٩٩٠ إلى ٦,٨% عام ٢٠٠٩. وهو يعدّ حالياً برنامجاً اقتصادياً ومالياً ضخماً من أجل نقل الهند إلى مصاف الدول المنتجة. إن تحقيق النمو الاقتصادي المذهل أي بمعدل يفوق الـ ٦% الذي حققته الهند طيلة السنوات الـ ١٥ الماضية قد ساهم في تحقيق نقلة نوعية في حياة الملايين من الهنود نحو الأفضل حيث أصبحت الطبقة المتوسطة أكثر قوة وقدرة على قيادة التغيير الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع مما يرشح الهند لكي تكون من أبرز القوى الاقتصادية العالمية خلال العقود القليلة القادمة.

١١٢. الواقع في لبنان

يظهر التقرير حول "الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان" المعدّ من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع إدارة الإحصاء المركزي في العام ٢٠٠٨، أن:

- حوالي ثمانية في المائة من السكان اللبنانيين يعيشون تحت ظروف الفقر المدقع (أي أقل من خط الفقر 'الأدنى') وهذا يعني أن حوالي ٣٠٠ ألف فرداً غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والحاجات الغير متعلقة بالتغذية. يعادل خط الفقر الأدنى (عند تحويل سعر الصرف الرسمي الحالي) ٢,٤٠٠ دولار أمريكي للفرد يومياً.
- حوالي ٢٨,٥% من السكان اللبنانيين أي نحو مليون لبناني يعيشون دون خط الفقر الأعلى، أي أن مستوى استهلاكهم أقل من ٤ دولار أمريكي للفرد في اليوم الواحد.

إضافة إلى ذلك، فقد لفت التقرير إلى أن التفاوتات المناطقية مهمة. على سبيل المثال، في حين أن معدلات الفقر ضئيلة في العاصمة، بيروت، فهي مرتفعة جداً في عكار. بينما مستويات الفقر في الجنوب هي أعلى من المتوسط.

ترتفع معدلات البطالة بين الفقراء في لبنان. وعلاوة على ذلك، معظم الفقراء العاملين هم عمال دون مهارة مع تركيز على قطاعات معينة مثل الزراعة والبناء. ويؤثر نوع الجنس أيضاً على معدلات البطالة، ويغال خاصة النساء في الأسر الفقيرة. كما تظهر الدراسة أنه حتى لو استطاع شخص فقير الخروج من الحلقة المفرغة من الافتقار إلى التعليم العالي، فإنه لا يستطيع أن يحظى بسهولة على فرص عمل تتناسب مع تحصيله التعليمي الأعلى.

وأفضل نقطة انطلاق لمكافحة الفقر في لبنان هي أن الفقر المدقع ضحل نسبياً. وتقدر التكلفة للقضاء على فجوة الفقر المدقع بـ ١٢ دولار أمريكي فقط سنوياً لكل لبناني مقيم وذلك من أجل رفع جميع الأفراد الفقراء من الفقر المدقع. وعلى الرغم من ذلك، تشير التقديرات إلى أن فجوة الفقر المتوسط لجميع الأسر تحت خط الفقر الأعلى تقدر بمبلغ ١١٦ دولار أمريكي سنوياً لكل لبناني مقيم.

أما الطبقات المتوسطة في لبنان، فقد قامت بأدوار كبيرة في تاريخه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي حيث كانت الأساس في نهوضه وعموده الفقري في الستينات والسبعينات، لكن الحرب والهجرة والتقلبات الاقتصادية الحادة، وخصوصاً التضخم، أدت إلى انكماشها بشكل كبير.

بناء على دراسة ميزانية الأسر للعام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ المعدة من قبل إدارة الإحصاء المركزي لتحديد الطبقة المتوسطة، وبعد التمعن بتوزيع الدخل والإنفاق المصريح عنهما، تمّ اعتماد توزيع الإنفاق حسب الأفراد وقد قمنا بعملية تعديله وفق نسب التضخم من العام ٢٠٠٤ للعام ٢٠٠٩، لنجد أن الطبقة المتوسطة هي الأفراد ذوي الإنفاق اليومي الذي يتراوح بين ٥,٠٦ \$ و ٢٢,٠٧ \$ والذين يشكلون ٦٣% من المجتمع .

إن التفاوت في المداخل يؤثر على أنماط الاستهلاك Consumption patterns، وبالتالي على بنية ميزانية الأسر، فنلاحظ أن إنفاق الأسر على المسكن والماء والغاز والكهرباء والمحروقات يتصدر الباب الأول من أبواب الإنفاق مع وجود بعض التفاوت بين الأسر ذات المداخل الضعيفة والمتوسطة والمرتفعة على النحو التالي ٣٤ % ، ٢٧% و ٢١%.

كما نلاحظ أن الأسر ذات المداخل الضعيفة أنفقت جزءاً مهماً من ميزانيتها على الغذاء (ما يزيد عن ٢٣,٤ %) والصحة (١٤,٨ %) في المقابل تدنى حجم هذا الإنفاق لدى الأسر ذات المداخل المرتفعة ليلعب نسب الـ ١٤,١٦ % و ٤,٢ % على التوالي، كذلك ازداد حجم الإنفاق الأسري على النقل والتسليّة مع ارتفاع الدخل، فقد بلغت نسبة الإنفاق على النقل والتسليّة لدى الأسر المرتفعة الدخل (٢٨,٨٠٠,٠٠٠ وأكثر) ١٠,٤٩ % و ٥,٥٠ % على التوالي في حين بلغت ٦,٧ % و ٢,٦٦ % لدى الأسر المنخفضة الدخل (أقل من ٣,٦٠٠,٠٠٠). أما التعليم فهو يحتل المرتبة الرابعة من

أبواب الإنفاق للأسري للمداخل المتوسطة والمرتفعة في حين يحتل المرتبة الخامسة من أبواب الإنفاق الأسري للمداخل المتدنية.

٧. عناصر إستراتيجية إعادة إحياء وتدعيم الطبقة المتوسطة

تستعرض العديد من الدراسات التي تتصدى لمشكلة الفقر والبطالة لعناوين عدة نستلهم منها عناصر عديدة :

١. الشمولية والنمو المستدام: ينطوي هذا التركيز على تنفيذ برنامج اقتصادي متكامل والذي يمكن أن يرسى الأساس لمزيد من النمو المستدام في توفير الوظائف وزيادة الإنتاجية وتحسين مستويات الدخل والمزيد من المنافع المباشرة للأسر في الطبقة المتوسطة. وتحقيق هذا الهدف يتطلب تحديد السياسات التي يمكنها توسيع الاستثمارات العامة وتشجيع زيادة الاستثمار الخاص كوسيلة لتحفيز النمو. فإنه ينطوي أيضاً على تحديد المصادر اللازمة لتمويل تنفيذ الاستثمارات العامة أو تقديم مزيد من الحوافز للاستثمار الخاص.

٢. توسيع فرص التعليم وتعزيز فرص الانخراط في أسواق العمل: عبر بذل الجهود للتأكد من انخراط الأفراد في الجامعات (النساء والرجال). هذا أمر أساسي لتمكينها من الوصول إلى فرص اجتماعية واقتصادية في المستقبل. وهذا أيضاً أمر ضروري لزيادة إنتاجية العمل وتحفيز معدلات أعلى من النمو الاقتصادي في لبنان.

٣. تعزيز التنمية المناطقية المتوازنة: ضرورة بذل المزيد من الجهود لمواجهة ازدياد التفاوت المناطقية في مستويات الدخل وفرص العمل والخدمات. بعض المناطق، مثل الشمال، هي بوضوح متخلفة في مجال التنمية.

٤. تركيز الموارد على "الأسر ذوي الدخل المتوسط": يقترح بعض أبرز خبراء التنمية تصويب السياسات الموضوعة لاستهداف الطبقة المتوسطة والحد من أخطاء تقليل نطاق التغطية. وعلاوة على ذلك، يجب التأكد من عدم تسرب فوائد هكذا برامج إلى الأفراد ذوي المداخل العالية.

٥. رصد النتائج: من أجل أن يكون أي برنامج ناجحاً، ينبغي أن يتم تحسين نوعية ومدى توافر البيانات ورصد النتائج، لا سيما على الصعيد المناطق كافة. ومن المهم أن يكون هنالك قدرة على تحديث المعلومات بشكل مستمر والتكيف مع الإستراتيجية وفقاً لتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان. والتوصية الرئيسية، في هذا الصدد، أن يتم تصميم

مسح ميزانية الأسرة القادم لالتقاط أدق الظروف المعيشة للأسر والنفقات على مستوى الطبقات.

علماً أن هناك حاجة لمزيد من التحليل والمناقشة لوضع برامج محددة والسياسات داخل كل عنصر من العناصر التي تقدمت بها.

٧١. دور السياسة النقدية والمالية في تدعيم الطبقة المتوسطة

وإن كانت السياسات العامة لمصرف لبنان لا تخصص فئة اجتماعية دون أخرى لكنها البعض من هذه السياسات يصب بشكل مباشر في مصلحة الطبقة المتوسطة وهذا ما سنعرضه لاحقاً. هدفت السياسة النقدية التي اعتمدت وما تزال إلى تحقيق الاستقرار في سعر صرف الليرة اللبنانية والسيطرة على التضخم. فهذا الاستقرار أساسي للحفاظ على الثقة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وتحفيز الاستثمارات الإنتاجية وتحسين فرص العمل. ومن أهم التدابير النقدية والمالية المتخذة من قبل مصرف لبنان لتحقيق هذا الهدف هي:

أولاً - إبقاء سعر صرف الليرة ضمن هوامش مناسبة بغية المحافظة على سياسة الاستقرار النقدي التي هي عامل أساسي للحفاظ على الثقة وعلى استقرار الأسعار. فبالرغم من الإقبال الحالي على الليرة اللبنانية، فإن مصرف لبنان متمسك بسياسة التثبيت النقدي بمستوياتها الحالية باعتبار أن مصلحة لبنان هي في استقرار عملته الوطنية، ولا توجد أي مصلحة اقتصادية في تحسين سعر الصرف. إن لبنان بلد مستورد، ومستوى الحياة لدى شريحة واسعة من اللبنانيين مرتبط بسعر الليرة، وأي تعديل يخفض من قيمتها سينعكس سلباً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بما فيه الاستقرار التسليفي ونجاح سياسات الخصخصة مستقبلاً وغيرها من سياسات تحفيز الاستثمار المنتج.

ثانياً - إدراك مصرف لبنان، ومنذ مدة طويلة، أن التسليف المدروس والمنظم يشكل ركيزة للنمو الاقتصادي حيث جهد خلال السنوات الماضية في تقديم التحفيزات المتنوعة للمصارف من أجل الانخراط في برامج تسليفية تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وزيادة توفير فرص العمل. فقام بوضع الشروط التنظيمية لإفادة المصارف من دعم الدولة للفوائد المدينة للقروض التي تمنحها للمؤسسات الصناعية أو السياحية أو الزراعية أو تلك الممنوحة عبر المؤسسات الدولية. وقد حدد مصرف لبنان الحالات التي تحصل فيها المصارف على إعفاءات خاصة من الاحتياطي الإلزامي مثل منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقاء كفالة من شركة كفالات والقروض الإنتاجية والقروض السكنية الممنوحة من قبل المؤسسة العامة للإسكان. كما تعفى المصارف من

الاحتياطي الإلزامي عند منحها قروضاً صغيرة إلى مؤسسات الإقراض الصغير أو حين تقوم مباشرة بمنح القروض الصغيرة للمؤسسات التي تتألف من أربع أشخاص أو ما دون لإطلاق وتطوير مشاريعهم الإنتاجية.

كما قام مصرف لبنان، في حزيران ٢٠٠٩، بتوسيع دائرة الحوافز للتسليف المحلي المدروس والمنظم، حيث أصدر تعاميم تهدف إلى تشجيع الإقراض بالليرة اللبنانية بكلفة اقل من خلال تقديم إعفاءات جديدة من موجب تكوين الاحتياطي الإلزامي بحدود معينة وذلك لتمويل قروض للمسكن الأول أو لمتابعة التعليم العالي وكذلك لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة أو أي مشروع استثماري جديد ينطلق لغاية حزيران ٢٠١١، مما يساهم في تحريك الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة والمساهمة بالتنمية بشكل أكثر فعالية علماً بأن الطبقة المتوسطة تعنى بشكل مباشر بهذا النوع من القروض كما سبق وأشارت عندما تحدثت عن أبواب الإنفاق الأسري.

ثالثاً - تركيز جهود مصرف لبنان منذ العام ١٩٩٣ على إرساء مجموعة متكاملة من النظم المصرفية التي، قد تكون اعتبرت متشددة في حينها لكنها، أثبتت فعاليتها وكفاءتها في جعل القطاع المصرفي، المؤتمن الأساسي على مدخرات اللبنانيين، احد أهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال حث هذا القطاع على التجهز بالخبرات والمهارات والتقنيات العالية التي تؤهله للتمدد في الأسواق الإقليمية والدولية والانخراط بكفاءة في العولمة المالية وتسهيل عليه التكيف وجبه الصعاب والأزمات على اختلاف أنواعها وآخرها ارتدادات الأزمة المالية العالمية الراهنة.

كما قضت سياسات مصرف لبنان بالحوّل دون إفلاس المصارف في لبنان عبر تشجيع عمليات الدمج دون إيقاع خسائر للمودعين. وقد خرج من السوق ٣٠ مصرفاً خلال العقد والنصف الماضي من دون تكبيد أية خسارة أو تسجيل كلفة على المودعين. كل هذا من شأنه الحفاظ على مدخرات المواطنين.

رابعاً - تشجيع روح المبادرة عبر إطلاق برامج لتفعيل الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد على النطاق الصغير والمتوسط وذلك عبر توحيد الجهود على الصعيد الوطني كإستحداث حاضنات، واستقطاب الرأس المال المخاطر (ESA, Berytech, SouthBic, BIAT, Bader, MIT Business plan,) تحت مظلة Young Entrepreneurs Lebanon.

إن توجهات مصرف لبنان الأخيرة لتحفيز دور القطاع الخاص وإطلاق عمليات التسليف بالليرة اللبنانية سوف تبعد أسواقنا عن المضاربة وتخفف من المخاطر لدى القطاع المصرفي وتؤمن قدرة أكبر على النمو والتحكم بالتطورات الاقتصادية خصوصاً لجهة توفير فرص عمل أكثر لشريحة واسعة من اللبنانيين، كما أنها سوف تعيد إلى الليرة دورها كعملة تسليف ومحاسبة بعدما كانت إلى فترة طويلة عملة ادخار وتداول بشكل محدود أيضاً" الأمر الذي يعزز إعادة تفعيل الاقتصاد الوطني.

ومن المرتقب أيضاً أن يكون لتوجهات مصرف لبنان الأخيرة دوراً كبيراً من حيث تفعيل وتشجيع توجيه التحويلات المالية للمهاجرين إلى لبنان نحو استثمارات وفرص عمل جديدة، خصوصاً بعد بلوغ حجم التحويلات رقم قياسي غير مسبوق قيمته ٧ مليار دولار بحسب البنك الدولي، مما رفع لبنان إلى المرتبة الثانية في المنطقة بعد مصر من حيث حجم التحويلات، وأيضاً إلى المرتبة الأولى في المنطقة والسابعة في العالم من حيث حجم التحويلات إلى الناتج الإجمالي. إن إعادة إحياء الطبقات المتوسطة في لبنان وتأمين العدالة الشاملة في توزيع الدخل الوطني لا يمكن أن تتحقق بسياسات مصرف لبنان وحدها، وإنما هي بحاجة لسياسات حكومية مالية داعمة وإصلاحات اقتصادية طال انتظارها. لذلك فإن الأولوية، وفي ظل المخاطر التضخمية المتوقعة واحتمال ارتفاع الأصول والذهب، تكمن في مكافحة عجز الموازنة لتحرير موارد إضافية للتنمية، وتراجع مخاطره نتيجة التحسن المتوقع في قيمة موجودات الدولة والبنك المركزي. والأمر الملح هو إسراع الحكومة الجديدة في تطبيق الإصلاحات في قطاع الطاقة والكهرباء والاستفادة من السيولة المتوافرة بالليرة اللبنانية التي، إذا ما أحسن استعمالها، تكفي لتوفير التمويل المطلوب للقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع كبرى تحتاج إليها البلاد في مجالات عدة وخصوصاً في مجال الطاقة والبيئة والمياه مما سيفضي إلى تخفيض مهم في عجز الموازنة ويفتح أمام البلاد فرصة ذهبية لتحسين مناخ الاستثمار وتأسيس اقتصاد حديث ديناميكي، يوفر فرص عمل لـ ٢٤ ألف متخرج جامعي سنوياً ومداخل أفضل تحسن القدرة الشرائية لدى الطبقات المتوسطة وتعيد لها دورها الأساسي في تفعيل عجلة الاقتصاد.

وشكراً.